

الأزمة السورية، العنف المسلح وأزمة اللاجئين: دراسة في الأسباب والنتائج

The Syrian crisis, armed violence and the refugee crisis: a study of causes and consequences

خالد بودهان

جامعة الجزائر 3 (الجزائر)، boudhanekhaled@gmail.com

تاريخ الاستلام: 2022/02/16

تاريخ القبول: 2022/03/31

تاريخ النشر: 2022/04/18

ملخص:

تحاول هذه الدراسة تسليط الضوء على الأزمة السورية وتحولها من أزمة سياسية إلى حرب دامية كانت لها انعكاسات إنسانية من بينها أكبر أزمة للاجئين في الزمن المعاصر، ومحاولة إعادة تشكيل النظام الإقليمي في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. وتسعى هذه الدراسة بالتالي إلى التحقق من أصول الأزمة وتطوراتها وتحولها من أزمة سياسية إلى حرب مسلحة ثم إلى أزمة إنسانية ذات أبعاد إقليمية ودولية، كانت الأفطع في القرن الحالي. كما تهتم الدراسة بفهم مآلات أزمة اللاجئين في كل من الأردن، لبنان، تركيا و بلدان الاتحاد الأوروبي باعتبارها أكثر الدول و المناطق تأثراً بما حدث ولازال يحدث في سوريا. ثم تبحث في مجمل الانعكاسات عليها.

كلمات مفتاحية: الأزمة السورية، العنف المسلح، اللاجئين، أزمة انسانية.

Abstract:

This study attempts to shed light on the Syrian crisis and its transformation from a political crisis into a bloody war that had humanitarian repercussions, including the largest refugee crisis in contemporary times, and the reshaping of the regional order in the Middle East and North Africa. A study therefore seeks to verify the origins and developments of the crisis and its transformation from a political crisis to an armed war and then to a humanitarian crisis with regional and international dimensions, which was the most terrible in the current century. The study is also interested in understanding the trends of the refugee crisis in Jordan, Lebanon, Turkey and European Union countries as they are the most affected countries and regions by what happened and is still happening in Syria. And then looking at the totality of the effects on it.

Keywords: The Syrian crisis, armed violence, refugee crisis, humanitarian crisis

المؤلف المرسل: بودهان خالد، الإيميل: boudhanekhaled@gmail.com

مقدمة:

في عام 2011، انضمت سوريا إلى الانتفاضات المتنامية وحركات الاحتجاج الشعبية في منطقة الشرق الأوسط التي عرفت باسم 'الربيع العربي'. وبحلول عام 2012، تطورت المواجهات المتصاعدة بين الحكومة السورية ومجموعات المعارضة المختلفة إلى صراع داخلي دموي. ليتطور الصراع السوري إلى مشهد دولي معقد والذي كان سبباً لأزمة لاجئين إقليمية ودولية واسعة النطاق، لتصبح الجالية السورية اليوم أكبر جالية مكوّنة من النازحين واللاجئين عبر العالم، بستة ملايين نازح سوري وأكثر من خمس ملايين ونصف يسعون للجوء في الخارج¹.

ومع اشتداد الصراع، بدأت عديد الأطراف الدولية في تقديم الدعم الاقتصادي والعسكري لمقاتلي المعارضة في محاولة لطرد خصمهم الإقليمي التقليدي النظام السوري القائم. بالمقابل، عملت أطرافاً إقليمية بالمنطقة (خاصة إيران) في تزويد الحكومة السورية بالسلاح والمال والدعم من قبل قواتها والتدخل بالوكالة من خلال الحركات المسلحة الموالية لها بغية الحفاظ على حليف إقليمي قوي. في غضون ذلك، بدأت جماعة 'القاعدة الإرهابية' بدعم بعض مجموعات المعارضة الإسلامية المختلفة في سوريا من خلال تزويد أتباعها بالسلاح وتحويل أنصارها إلى مقاتلين. في الوقت نفسه، بدأت الجماعات الكردية في شمال غرب سوريا العمل باستقلال متزايد وحكم ذاتي، بدعم من كردستان العراق.

وزادت الهوة بعد الدعم الروسي للنظام السوري وإصرار الولايات المتحدة على ترك الرئيس السوري للسلطة مضيئة بذلك المزيد من التحدي على الصراع. وقد دفعت التقارير عن انتهاكات القانون الدولي الإنساني، ووجود ملايين اللاجئين السوريين في الدول المجاورة، إلى بذل جهود دولية للسعي لتحقيق السلام. لكن عدة محاولات لتشكيل حكومة انتقالية من خلال محادثات السلام في جنيف من عام 2012 إلى الوقت الحاضر فشلت في تحقيق أي نتائج إيجابية للشعب السوري. و في المقابل، وردًا على الصعود السريع لداعش الذي بدأ في عام 2014، شنت الولايات المتحدة والعديد من الحلفاء غارات جوية في كل من سوريا والعراق لمحاربة التنظيم، و عملت روسيا في المقابل أيضاً على شن غاراتها الجوية في سوريا في أكتوبر 2015.

و من هذا المنطلق فإن الإشكالية التي نسعى معالجتها هي : ماهي نتائج وتداعيات الازمة السورية الانسانية؟ و بالتالي يسعى هذا المقال إلى تسليط الضوء على الأزمة السورية وما أنتجت من أزمة لاجئين

لاحقاً عبر الاهتمام بالتاريخ السياسي السوري الذي أنتج أزمة داخلية تحولت إلى حرب دامية كانت لها انعكاسات وخيمة على دول الشرق الأوسط المحاذية لسوريا والدول الأوروبية التي استقبلت السوريين الفارين من وطنهم. ويحاول في هذا السياق استكشاف العلاقة بين عنف النزاع والنزوح من خلال الاعتماد على منهج يرتكز على تتبع فحص هذه الظاهرة عن طريق "التتبع السياقي للظاهرة السياسية" للقيام بعملية تفويجية لحجم الأزمة السورية و مخلفاتها لاسيما في مسألة اللاجئين، و على المنهج التاريخي الوصفي لتحليل العلاقة السببية بين المتغيرات والمخرجات للأزمة السورية من خلال رصد تطور الأحداث التاريخية، و على المنهج الاحصائي من خلال تحليل الاحصائيات المتعلقة بأعداد اللاجئين السوريين.

أولاً: الإطار المفاهيمي لموضوع الدراسة:

تضمن الإطار المفاهيمي لهذه الدراسة المصطلحات الرئيسية التي يتضمنها عنوان المقال وهي:

الأزمة السورية: هي نزاع مسلح في سوريا بين النظام السوري الرسمي وحلفائه من جهة، ومختلف القوى المعارضة له سواء داخلها أو إقليمياً أو دولياً، من جهة أخرى، وقد كانت في بدايتها عبارة عن احتجاجات عام 2011 لكنها سرعان ما عمت معظم مناطق سوريا، و قد خلفت سقوط مئات الآلاف من الضحايا، وتشريد الملايين نزوحاً في الداخل السوري ولجوءاً في مختلف بقاع العالم، فتحوّلت بذلك سوريا إلى ساحة للصراع بين القوى الإقليمية والدولية، وهذا ما عرف بالأزمة السورية.

اللاجئ: تعرف المادة الأولى من اتفاقية الأمم المتحدة الخاصة باللاجئين لسنة 1951 اللاجئ بأنه: "شخص يوجد خارج بلد جنسيته أو بلد إقامته المعتادة، بسبب خوف له ما يبرره من التعرض للاضطهاد بسبب العرق أو الدين أو القومية، ولا يستطيع بسبب ذلك الخوف أن يستظل بحماية ذلك البلد أو العودة إليه خشية التعرض للاضطهاد."

اللاجئون السوريون: أو ما يطلق عليهم بالاجئي الحرب، هم مواطنون سوريون فروا قسراً وليس طواعية، من بلدهم سوريا، بسبب تصاعد حدة النزاع الداخلي، مما أجبر عشرات الآلاف منهم على اللجوء إلى أماكن أكثر أمناً، وخاصة منها تركيا، لبنان، الأردن، العراق و مصر و دول الاتحاد الأوروبي، حيث يعد اللاجئون السوريون الأكثر عدداً منذ نهاية الحرب العالمية الثانية.

البعد الإنساني للحرب: يحكم القانون الدولي الإنساني مجموعة من المبادئ الأساسية والتي يجب أن تحترم من قبل الدول المتنازعة أثناء سير العمليات العسكرية، وتتمثل هذه المبادئ في: مبدأ الإنسانية، مبدأ التناسب، مبدأ الضرورة الحربية، مبدأ التمييز، ومبدأ الحماية و بالتالي يتمثل البعد الإنساني في حماية البشر سواء كان ذلك وقت السلم أو وقت الحرب و "معاملة الضحايا بإنسانية" في وقت الحرب من خلال احترام شرفهم ودمهم ومالهم وصيانة الذات البشرية حتى في أشد الظروف قسوة وأكثرها ضراوة. وينبع هذا المبدأ من "الإنسانية" التي يتصف بها الإنسان. ويوقع الحرب لا تستطيع أن تلغي الإنسانية المتأصلة لدى البشر، فالحرب حالة واقعية من صنع البشر، فإذا لم تستطع منعها فبالإمكان الحد من آثارها².

الطائفية: لغة أصلها "الطائفة"، و الطائفة من الشيء جزء منه، و الطائفة الرجل الواحد إلى الألف، و قيل الرجل الواحد فما فوقه، و يقال طائفة من الناس، و الطائفة الجماعة من الناس و تقع على الواحد كأنه أراد نفسا طائفة³.

أما اصطلاحاً فان الطائفية عرفتها محكمة العدل الدولية في 31 جويلية 1930م، بأن معيار كل طائفة هو وجود جماعة من الأشخاص يعيشون في بلد أو محل معين، وينتمون إلى عرق أو ديانة، أو لغة أو تقاليد خاصة بهم، ومتحدون بواسطة العرق والديانة واللغة في شعور و يتميزون بالتعاقد، بهدف المحافظة على تقاليدهم وعباداتهم، وضمن تعليم وتربية أولادهم وفق تطلعاتهم⁴.

ثانيا: التاريخ السياسي السوري نحو الأزمة السورية:

إن رصد الأشكال و الممارسات الطائفية في سوريا من خلال الاحصائيات الرسمية يكاد يكون منعدم، اذ كان آخر إحصاء رسمي للتركيبية الطائفية و الاثنية للمجتمع السوري يعود الى سنة 1960⁵، غير أن الواقع يشير الى أن العامل الطائفي أخذ مسارا تصاعديا و اعتمد على "نظام المحاصصة الخفي" أين استولت فيه الطائفة العلوية على زمام مراكز صنع القرار مع استرضاء باقي الطوائف ببعض المناصب والامتيازات لمنع تمردھا. و مع استمرار الأوضاع بهذا الشكل وصل الوضع السوري الى فصول دموية.

و يؤكد في هذا المجال المؤرخ الفلسطيني حنا بطاطو⁶ أن حزب البعث و منه اللجنة العسكرية البعثية التي أصبحت منذ بداية 1963 بيد القادة العلويين الثلاث محمد عمران، صلاح جديد و حافظ الأسد والتي شكلت بذلك للحزب أداة للسيطرة على دواليب الحياة السياسية و ربط كل مناحي الحياة العامة بها.

و يتضح أن التطور التاريخي للنظام السياسي السوري أن الانتماء الطائفي لعب دوراً أساسياً في الحياة السياسية وأكدت أنها لم تتجاوز مرحلة "مادون الدولة" حيث تغلب انتماءاتها الأولية على انتماءاتها الوطنية. ووصلت العسكرة والطائفية الشديدة للنزاعات العربية إلى ذروتها في سوريا، فكانت من الدول العربية التي تأثرت كثيراً بالاحتجاجات الشعبية إلى جانب ليبيا واليمن إلى حد ما. فكان رد نظام الرئيس الأسد على المظاهرات بقبضة من حديد، كما عسكرت المعارضة الاحتجاجات السلمية. فكانت هذه الإجراءات الانتقامية والتعبئة المسلحة للثورة سبباً في سقوط آلاف الأرواح وتشريد الملايين داخلها و الدفع بهم للخارج كلاجئين. كما يقدم التاريخ السياسي لسوريا عناصر مهمة لفهم تصاعد الاستياء الإسلامي من نظام البعث في البلاد وتطيف الحرب الأهلية. بعبارة أخرى، يمكن فهم الاضطراب الحالي من خلال عدسة الصراع التاريخي بين النظام السوري والإسلاميين.⁷

كما يمكن تحليل الخلاف بين النظام السوري والإسلاميين السنة من منظور الطائفية، فطالما عزز حزب البعث سلطته في الستينيات، ورفض الإسلاميون السنة سياساته العلمانية. ويعود هذا الرفض إلى حقيقة أن الضباط السوريين المؤثرين والذين قادوا الانقلاب العسكري ينتمون إلى الطائفة العلوية⁸. وعندما تولى حافظ الأسد السلطة في عام 1970، أسس على الفور نظامه الذي لعب على انشقاقات المجتمع السوري ليضمن سلطته. وأدت هذه السياسة بشكل استباقي إلى مزيد من الطائفية في البلاد وحاز حافظ الأسد على ولاء بعض العائلات العلوية من خلال استغلال خوفهم من الأغلبية السنية، كما منح الكثير من عائلات هذه الطبقة ثروة هائلة ومكانة اجتماعية.⁹

بالموازاة مع الإصلاحات العسكرية التي قادت إلى مزيد من حضور العلويين داخل قطاع الجيش، تم دمج إصلاح القطاع العام مع نوع من الرأسمالية، مما سمح للنخب السياسية باحتكار اقتصاد الدولة. هذه الإصلاحات والتحويلات قوبلت باستياء البرجوازية الحضرية السورية، وخاصة في حلب ذات الأكثرية السنية. أدت هذه الديناميكيات العديدة إلى تهميش الأغلبية السنية (حوالي 70٪ من السكان)، والتي سرعان ما أصبحت أقل تمثيلاً سياسياً وأكثر حرماناً اجتماعياً¹⁰. وفي عام 1970، أصبحت تمثل البرجوازية السنية 20.5٪ فقط في دمشق، و 24.6٪ في حمص و 26٪ في حلب - وهذا يعني أن حوالي 60٪ من السكان السنة لم يكونوا أثرياء. تم إبعاد الانتماء المستقل تدريجياً عن السياسة ليتبعه حزب البعث بعد انقلاب عام 1963. وقد أعقب هذا الأخير عملية تطهير لضباط المنتمين إلى الطائفة السنية، ولم يُسمح للشباب السنة

بالدخول إلى الأكاديمية العسكرية.¹¹ وعليه، كان جزء صغير فقط من السكان السنّة موالين للنظام السوري، ولا يزال حتى يومنا هذا.

ثالثاً: سوريا من الانتفاضة الشعبية إلى الحرب الأهلية:

في 5 مارس 2011، قام مجموعة من التلاميذ في مدينة درعا جنوب سوريا برسم كتابات مناهضة للنظام السوري على جدران مدرستهم، جاء في إحداها باللغة العربية "الآن، حان دورك يا دكتور". بعد ذلك، قامت السلطات السورية باعتقالهم وسجنهم وكانت هذه نقطة تحول حاسمة في التعبئة البطيئة ضد النظام، إذ خرج أشخاص مؤلفون بشكل أساسي من عائلات أطفال درعا إلى الشوارع للاحتجاج سلمياً، مطالبين بالإفراج عن الأطفال، إلا أنّ رد النظام على المتظاهرين كان قمعياً للوقاية من الاحتجاجات. ومع ذلك، أدت صدمة احتجاز الأطفال وتهديدات النظام وقمعه إلى المزيد من الاحتجاجات المناهضة له.

أواخر نفس الشهر، خرج آلاف المتظاهرين إلى شوارع حمص وإدلب ودير الزور للتعبير عن تضامنهم مع درعا، وأعربوا عن استيائهم وغضبهم من النظام السوري. ووسط تصاعد الاحتجاجات والقمع، ألقى الرئيس بشار الأسد، في 30 مارس 2011، خطاباً تحدى فيه عائلات الأطفال والمتظاهرين، ولم يقدم أي تعازي لعائلات الضحايا، ولم يعد بأيّ إصلاحات. مع انتشار حركات الاحتجاج وانتشارها داخل سوريا، واصل النظام اعتقال المتظاهرين كجزء من استراتيجيته. رداً على ذلك، تمّ حشد النشطاء والمدافعين عن حقوق الإنسان للعمل الجماعي من خلال وسائل التواصل الاجتماعي أثناء نشر المعلومات حول انتهاكات حقوق الإنسان.

وفي شهر يونيو 2011، أفادت وسائل الإعلام بمقتل ما لا يقل عن 120 من قوات الأمن في جسر الشغور على الحدود التركية، مما دلّ على تحول جذري في مسار الصراع.¹² فتصاعد العنف وشهدت زيادة مشاركة الجيش و انتشار الدبابات لقصف أحياء بأكملها وأصبحت الأحياء الفقيرة والمهمشة ذات التركيز العالي موقعاً للخلافات، كما ساهم الفقر المتزايد نتيجة التحرير الاقتصادي غير المدروس والفساد الإداري والبطالة وانعدام الحرية في توسع الحركات الاحتجاجية في جميع أنحاء البلاد.¹³

تحولت الأزمة السورية من أزمة سياسية إلى صراع مسلح، إذ يمكن وصف الصراع السوري بأنه مر بخمس مراحل متميزة. انطلقت المرحلة الأولى من الاحتجاجات في أوائل عام 2011،¹⁴ و التي كانت

مستوحاة من انتفاضات الربيع العربي التي وقعت في العديد من أنحاء منطقة الشرق الأوسط. إذ انطلقت في سوريا باحتجاجات قام بها أطفال سوريون في مدينة درعا لتتحول الى مظاهرات داعية إلى إطلاق سراحهم، لتنتشر بعدها الاحتجاجات بسرعة في جميع أنحاء سوريا. ومع زخم المعارضة، أطلق النظام قواته لوقف الاحتجاجات.¹⁵

تميزت المرحلة الثانية باندلاع تمرد مسلح وانزلاق سوريا إلى حرب أهلية واسعة النطاق. فبحلول عام 2012، شكلت مجموعة من جماعات المعارضة ضعيفة التنظيم ألوية معارضة استولت على مدن في الشمال، بما في ذلك أجزاء من حلب، أكبر مدينة في سوريا. ومع خسارة الحكومة للعديد من المناطق في عام 2013، نشر حزب الله اللبناني مقاتليه بشكل علني وأرسل الحرس الثوري الإيراني مستشارين عسكريين لدعم حكومة الأسد.

وشهدت المرحلة الثالثة صعود تنظيم داعش وغيره من الجماعات الإسلامية المتشددة التي جندت متعاطفين محليين بالإضافة إلى مقاتلين أجانب. وبحلول عام 2014، أعلن داعش إنشاء دولة الخلافة الإسلامية، التي سيطرت على ما يقرب من ثلث الأراضي السورية، وعاصمتها الرقة.

بينما شهدت المرحلة الرابعة، خلال عامي 2015 و 2016، تدخلاً عسكرياً روسياً عبر الجو، ضد فصائل المتمردين، ونشرت معها أسلحة متطورة وأنظمة دفاع جوي. خلال هذه الفترة، تعمق أيضاً تواجد حزب الله وإيران. كما أن خلال هذه المرحلة، انقلب مدّ الصراع بأغلبية ساحقة لصالح النظام السوري. و خلال هذه المرحلة تحول الموقف الأمريكي من الحرب الأهلية السورية من مواجهة داعش إلى احتواء إيران. و خلال المرحلة الخامسة، عاد نظام الأسد بقوة و سيطر على معظم أنحاء البلاد، إذ بحلول نهاية عام 2016، استعاد النظام المدن الرئيسية، بما في ذلك حلب، وكذلك المناطق الغربية الاستراتيجية لسوريا. وبحلول منتصف عام 2018، استعاد أيضاً الضواحي الاستراتيجية المحيطة بدمشق لأول مرة منذ خمس سنوات، ثم وجه أنظاره جنوباً إلى درعا، مهد الاحتجاجات، كما سيطر النظام على المدينة ومعظم جنوب غرب سوريا بحلول صيف 2018. وأخيراً، وبمساعدة من روسيا، بدأ النظام في 2019 سيطرته النهائية على محافظة إدلب، آخر معقل للمعارضة ويسكنها ثلاثة ملايين نسمة. و خلال هذه الفترة، ومع اشتداد القتال، حذرت الأمم المتحدة من احتمال وقوع أسوأ كارثة إنسانية في القرن الحادي والعشرين. من المرجح

أن تكون هذه هي المرحلة الأخيرة من الصراع، وفي أعقاب ذلك، لن يكون هناك شك في استمرار أعمال العنف ريثما يتم التفاوض على السلام.

و بخصوص بدء مفاوضات السلام، فقد فشلت المحاولة الأولى بقيادة الأمم المتحدة في جنيف في عام 2014، ليتم إحياء عملية السلام في أواخر عام 2015 استجابة لأزمة اللاجئين السوريين. وعُقدت في هذا الإطار جولات محادثات بجنيف بشكل متقطع منذ عام 2015، لكن وفود نظام الأسد والمعارضة لم تنخرط في المفاوضات وجهاً لوجه أو تتفق على أي عناصر لحل النزاع نهائيًا. وابتداءً من يناير 2017، ظهرت عملية السلام الموازية في أستانا، بقيادة روسيا وإيران وتركيا كضامن ثلاثي الأطراف، ممثلين عن النظام ومجموعات المعارضة المسلحة.

ركزت عملية أستانا على مفاوضات وقف إطلاق النار وتنفيذ مناطق خفض التصعيد، ومع ذلك، فشلت جميع الاتفاقات التي تم التوصل إليها. وفي يناير 2018، عقدت روسيا مؤتمر سوتشي الذي كان من المفترض أن يكون حوارًا وطنيًا، غير أنهتم مقاطعته من قبل جميع الكيانات المعارضة الرئيسية وأعلن المشاركون في مؤتمر سوتشي أنه ينبغي تشكيل لجنة صياغة دستور من ممثلين عن النظام والمعارضة والجهات الفاعلة المحايدة، إذ لم تتشكل لجنة صياغة الدستور الى حد الآن.

تسبب الصراع السوري في عدم الاستقرار الإقليمي، و نتجت عنه أوضاعا صعبة للغاية، وفقا للأرقام المقدمة من طرف المركز السوري لبحوث السياسات الذي يشير الى مقتل أكثر من 470 ألف شخص حتى الآن، بالإضافة إلى ذلك تم تهجير 11 مليون سوري، و استخدام واسع النطاق للأسلحة المحظورة دوليًا من طرف الحكومة السورية في المناطق المأهولة بالسكان المدنيين، كما تشير من جهة أخرى المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في آخر إحصاء لها في 15 مارس 2021 أن 13.4 مليون شخص بحاجة الى المساعدة و 6,7 مليون شخص نازح داخلي و 6,6 مليون لاجئ سوري حول العالم.

رابعاً: واقع أزمة اللاجئين السوريين

كما تمّ توضيحه سابقاً، في المرحلة الثانية التي شهدت تحوّل الأزمة السوريّة إلى صراع، تبلورت فوضى عالمية وإقليمية بسبب تعدد الأطراف المتدخلّة في الصّراع والمعنية به. وبعيداً عن حل الأزمة، أدت

التدخلات الإقليمية والدولية في سوريا إلى تعقيدات إضافية. علاوة على ذلك، فإن تعدد الجهات الفاعلة ومصالحها المتباينة جعلت من غير المرجح أن يتم التوصل إلى اتفاق بشأن تسوية في سوريا. وبالتالي، أدى الصراع إلى أسوأ أزمة إنسانية منذ الحرب العالمية الثانية، إذ بلغ عدد اللاجئين السوريين مليون لاجئ في مارس 2013، ووصل عددهم إلى 3 ملايين في يوليو 2014 بعد استخدام الأسلحة المتطورة في المعارك وبعد أن أعلن أبو بكر البغدادي نفسه خليفة للدولة الإسلامية 'داعش' في العراق والشام.¹⁶

وفي أوائل عام 2015، وصلت الأزمة ببطء إلى أوروبا حيث لجأ 100,000 سوري. وعلى الرغم من إقامة الحجر جدارًا حدوديًا لمنع اللاجئين من دخول القارة العجوز، كان مليون سوري في أوروبا بحلول نهاية العام. واعتبارًا من سبتمبر 2018، سجلت المفوضية السامية لشؤون اللاجئين أكثر من 5.6 مليون لاجئ من سوريا وقدر أن هناك أكثر من 6.6 مليون نازح داخل حدود سوريا. وفي سوريا، يستمر القتال على الرغم من الاتفاقات الدولية لوقف التصعيد، كما لا يزال وصول المساعدات الإنسانية صعبًا، ولا يزال 3 ملايين سوري يعيشون في مناطق يصعب الوصول إليها. فتستضيف تركيا ولبنان والأردن وإقليم كردستان في العراق أكبر عدد من اللاجئين السوريين. كما لم توقع أي من هذه الدول المضيفة الرئيسية على اتفاقية جنيف لعام 1951، التي تحدد وضع اللاجئين وتحدد متطلبات الهوية القانونية وحقوق اللاجئين.¹⁷

أمام هذا التدفق الهائل، وجدت الدول والحكومات نفسها في مأزق أمني واقتصادي واجتماعي. وفشلت جامعة الدول العربية في فرض إرادتها على عديد دول المنطقة التي رفضت استقبال اللاجئين السوريين. أما بالنسبة للمجتمع الدولي، على الرغم من وجود محاولات لإنشاء أداة إقليمية للتعامل معها، مثل مبادرة الخطة الإقليمية للاجئين والقدرة على الصمود التي أطلقها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والمفوضية السامية لشؤون اللاجئين في عام 2014، إلا أن هذه المبادرات لم تسفر أي آليات متماسكة وفعالة لمواجهة أزمة اللاجئين بشكل عملي، كما يجب أن يُفهم هذا الوضع في ضوء تقلص الاهتمام بالقضايا الإنسانية على المستوى العالمي. على سبيل المثال، حتى عام 2016، تم إيقاف الحصص الغذائية للاجئين في الأردن ولبنان من قبل برنامج الغذاء العالمي بسبب نقص التمويل.¹⁸

ونتيجة للاضطراب الإقليمي، كان على الدول المضيفة تحمّل العبء الإنساني للأزمة السورية. إذ كانت للحرب السورية تأثير مضاعف ليس فقط في الشرق الأوسط، ولكن في أوروبا أيضًا، ووجدت أكبر أزمة إنسانية منذ نهاية الحرب العالمية الثانية من خلال تدفق ملايين اللاجئين على تركيا والأردن ولبنان

والعراق ومصر وكذلك الدول الأوروبية، حيث كان لأزمة اللاجئين تأثير سياسي هائل، بما في ذلك كونها أحد أهم الأسباب المعلنة لخروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي. أما داخل سوريا، فقد نزح أكثر من نصف سكان البلاد وأصبحوا يعتمدون على المساعدات الإنسانية في معيشتهم اليومية في ظل تدمير المنازل والمدارس والشركات والمستشفيات والطرق والبنية التحتية.

1- أزمة اللاجئين السوريين في الأردن ولبنان

تمثل الأردن ولبنان أكثر دولتين عربيتين¹⁹ في منطقة الشرق الأوسط اللتان عانتا من أزمة اللاجئين السوريين. وتعود معاناة هاتين الدولتين إلى ماضٍ بعيد، إذ أدى تفشي عدم الاستقرار في منطقة الشرق الأوسط إلى استضافة البلدين لمجموعة متنوعة ومتنامية من اللاجئين.

منذ استقلال المملكة الأردنية الهاشمية في عام 1946، شهدت البلاد تدفقين رئيسيين للاجئين: الفلسطينيين بعد حربي 1948 و 1967 والعراقيين بعد حربي 1991 و 2003.²⁰ بالإضافة إلى هؤلاء الوافدين الرئيسيين، استقبلت الأردن اللاجئين اللبنانيين خلال الحرب الأهلية (1975-1990)، وكذلك السوريين الذين فروا إلى الأردن نتيجة مذبحه مدينة حماة السورية عام 1982.²¹

وبالتالي، أصبحت الأردن ولبنان الملاذ الأقرب للاجئين قبل اندلاع الأوضاع في سوريا. فممنذ بداية الحرب في عام 2011، استقبلت الأردن أكبر عدد من السكان الفلسطينيين والعراقيين، وكانت ثالث أكبر دولة استقبلت الفارين من سوريا.²² وفي فبراير 2018، سجلت التقارير أن في الأردن ثاني أعلى نسبة من اللاجئين مقارنة بعدد سكانه في العالم.²³ وفقاً للمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، يمثل اللاجئين (بما فيهم اللاجئون الفلسطينيون الذين يحملون الجنسية الأردنية) حالياً حوالي 30٪ من إجمالي السكان الأردنيين الذين يبلغ عددهم حوالي 9.5 مليون نسمة وفقاً لتعداد عام 2015.²⁴ واعتباراً من سبتمبر 2018، كان هناك ما يقدر بـ 670429 شخصاً من سوريا، وأكثر من مليوني فلسطيني وما يقارب مليون لاجئ عراقي في الأردن.²⁵

طور الأردن ولبنان سياسات وطنية لتنظيم وصول وإيواء السكان اللاجئين داخل حدودهما نتيجة للتدفقات الكبيرة للاجئين وغياب آلية إقليمية لتقاسم مسؤولية الأزمة الإنسانية.²⁶ ففي الأردن، يخضع اللاجئون وطالبو اللجوء للقانون رقم 24 لسنة 1973 بشأن الإقامة وشؤون الأجانب.²⁷ هذا القانون لا

يُميز بين اللاجئين وغير اللاجئين؛ ومن ثم يعامل اللاجئون كأجانب. في عام 2015، أصدرت منظمة العمل الدولية (OMT)²⁸ تقريراً أعربت فيه عن مفارقة أن الأردن من الدول الأعلى نسبة من اللاجئين في العالم، ولكن لا يزال لا يوجد وضع محدد وحقوق محددة بوضوح لهذه الفئة من السكان.²⁹ كما أقر الأردن بضرورة تلقي طالبي اللجوء واللاجئين العلاج وفقاً للمعايير المقبولة دولياً. ومع ذلك يعتبر وضع اللاجئين بأنه "إقامة مؤقتة".³⁰

أما في لبنان، يندرج وضع اللاجئين في نطاق قانون 1962 الذي ينظم دخول وإقامة الأجانب في لبنان وخروجهم من البلاد.³¹ فقط المادة 31 من هذا القانون التي تنص بعدم الإعادة القسرية للاجئين سياسي سابق. أما بالنسبة للسوريين، فإن تاريخ العلاقات الوثيقة بين سوريا ولبنان دفع البلدين إلى توقيع اتفاقيتين ثنائيتين، إذ أبرمت معاهدة الأخوة والتعاون والتنسيق في 22 ماي 1991، واستُكملت باتفاقية التعاون والتنسيق الاقتصادي والاجتماعي في 16 سبتمبر 1993. وقد سمحت الاتفاقيتين بحرية الحركة والإقامة والملكية المتبادلة.³² ونتيجة لذلك، كانت الهجرة الدائرية بين البلدين سمة مميزة لاقتصادهما.³³ ففي بداية النزاع السوري، مكّنت هذه الاتفاقات اللاجئين السوريين من دخول لبنان عبر المعابر الحدودية الرسمية. وفي عام 2015، أعلنت الحكومة اللبنانية أن أزمة اللاجئين السوريين لا يحكمها القانون بل القرارات الحكومية. ومن ثم، فإن القوانين الوطنية والاتفاقيات الثنائية المذكورة أعلاه قد تم وضعها جانباً.³⁴ وفي خطوة مماثلة لتلك التي قام بها الأردن، في عام 2003، وقعت المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين مذكرة تفاهم مع لبنان. إذ أنه من جهة، تسمح المذكرة بتسجيل طالبي اللجوء الى لبنان والمضي قدماً في طلباتهم للحصول على وضع اللاجئ. كما أنها تزيد اللاجئين المسجلين للحصول على تصريح تنقل مؤقت لمدة تصل إلى 12 شهراً³⁵، ومن ناحية أخرى، تؤكد المذكرة أن "لبنان لا يعتبر نفسه بلد لجوء"³⁶ وتحدد أن "طالب اللجوء" يعرف "طالب اللجوء في بلد آخر غير لبنان".³⁷

وفي أبريل 2015، طلبت وزارة الشؤون الاجتماعية من المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين تسجيل أكثر من 1400 لاجئ سوري وصلوا إلى لبنان بعد 5 جانفي 2015.³⁸ وفي شهر ماي 2015، فرضت السلطات اللبنانية حظراً جديداً على تسجيل اللاجئين السوريين. كان من المفترض أن يمكن هذا التعليق المؤقت الحكومة من إنشاء آلية جديدة لتسجيل اللاجئين، واضطرت المفوضية السامية

لشؤون اللاجئين بذلك إلى التوقف عن مراقبة أوضاع اللاجئين السوريين، بما في ذلك الموجودين بالفعل في البلاد والوافدين الجدد.

عندما اندلعت الأزمة السورية، وبدأ تدفق أعداد كبيرة من اللاجئين في البلدان، اهتز التوازن الديموغرافي القائم والأدوات القانونية. وفي بداية الصراع السوري في 2011، بلغ عدد اللاجئين السوريين الذين لجأوا إلى الأردن 282.215³⁹ بحلول نهاية العام 2013، وصل عدد السوريين إلى 576.354، ووصل ذروته تدريجياً إلى 670.429 في سبتمبر 2018. ومع ذلك، لم يتم تسجيل جميع اللاجئين السوريين لدى المفوضية السامية لشؤون اللاجئين، ويُعتقد أنهم حوالي 1.5 مليون نسمة في الأردن.⁴⁰ وتُظهر الأرقام الصادرة عن المفوضية السامية لشؤون اللاجئين لعام 2017 اتجاهات عمليات التسجيل والوافدين.⁴¹

وبالنظر إلى حجم الأزمة، يتم التساؤل عن آليات استجابة الحكومتين في الأردن ولبنان لتدفق اللاجئين والأدوات التي تمّ استحداثها للتعامل مع الواقع الجديد الذي تسببت فيه الأزمة السورية. ففي الواقع، انتهى الأمر بالأردن ولبنان بإظهار نموذجين تفاعليين مختلفين إلى حد ما لوضع اللاجئين السوريين، ففي الأردن، أثبت اتفاق الأردن لعام 2016 الالتزام المستمر للحكومة الأردنية بالاستثمار في اللاجئين السوريين واعتبارهم فرصة للتنمية الوطنية. وعلى المستوى المحلي، فقد شكلت الهوية والمصالح التباين في سياسات اللاجئين السوريين عوامل بارزة في التعامل مع هذه الأزمة. فبالنسبة للهوية، فقد كان الانتماء التاريخي بين القبائل على جانبي الحدود مؤثراً، فقد كانت ولايات المحافظات الشمالية أكثر انفتاحاً نسبياً لاستقبال السوريين الفارين من ديارهم. علاوة على ذلك، شجع تصور اغتنام الفرصة الاقتصادية، إلى دفع العديد من رؤساء البلديات على اتباع سياسات استباقية لدمج اللاجئين⁴². بالمقابل، في لبنان، كانت أزمة اللاجئين السوريين مسيسة في العديد من المرات، ويمكن تفسير ذلك، من ناحية، من خلال تجربة اللاجئين السابقة في لبنان مع الفلسطينيين؛ ومن ناحية أخرى، من خلال الولاء المتضارب للأحزاب السياسية المتناحرة لمجموعات بعينها، فكانت السياسة الاقتصادية والطائفية المحركان الرئيسيان لسياسة اللاجئين.⁴³

وبحسب وزير التخطيط والتعاون الدولي عماد فاخوري، يُقدّر الأثر المالي المباشر للأزمة بنحو 2 مليار دولار سنوياً، وهو ما يعادل 20٪ من إجمالي الإيرادات الوطنية السنوية و5٪ من الناتج المحلي الإجمالي. أما بالنسبة للتأثير غير المباشر، فمن المقدر أن يصل إلى 3.5 مليار دولار أمريكي سنوياً من قبل برنامج

الأمم المتحدة الإنمائي لسنة 2017، وهو ما تمّ تأكيده من قبل نفس البرنامج سنة 2021.⁴⁴ وفي لبنان، يقدر البنك الدولي أن التكاليف المباشرة لأزمة اللاجئين السوريين تبلغ 400 مليون دولار أمريكي سنويًا، بينما يُعتقد أن التكاليف غير المباشرة تتجاوز 2.5 مليار دولار من حيث تأكل الخدمات العامة.⁴⁵ زائد الإنفاق العام بمقدار 1 مليار دولار أمريكي بين عامي 2011 و2014، مما أدى إلى اقتطاع 2.9 نقطة مئوية سنويًا لنمو الناتج المحلي الإجمالي في لبنان.⁴⁶

ويمكن تلخيص الأثر الاجتماعي والاقتصادي الرئيسي لأزمة اللاجئين السوريين على النحو التالي: زيادة تكاليف مختلف القطاعات مثل التعليم والصحة والسكن والمياه والطاقة والإسكان، زيادة الضغط على المالية العامة، زيادة الضغط على البنى التحتية والخدمات العامة، زيادة المنافسة على الوصول إلى سوق العمل وتفاقم نقاط الضعف بالنسبة للشرائح الأفقر من السكان المضيفين. ومع ذلك، لم ينتج عن أزمة اللاجئين السوريين آثار سلبية فقط، ففي الأردن على وجه الخصوص، أظهر صانعو السياسات التزامهم المستمر بالاستثمار في اللاجئين السوريين ورؤيتهم كفرصة للتنمية الوطنية.

2- أزمة اللاجئين السوريين في تركيا والعراق

تستضيف تركيا حاليًا أكثر 3.7 مليون لاجئ و هو ضعف عدد السوريين الذي تستضيفه جميع دول الاتحاد الأوروبي منذ جانفي 2014. اذ يوجد حاليًا ما يقرب من 10٪ من سكان عدة مدن حدودية تركية من اللاجئين السوريين. كما تجذب أكبر المناطق الحضرية، وخاصة اسطنبول وأنقرة، وكذلك ساحل بحر إيجه، العديد من اللاجئين الباحثين عن فرص عمل، اذ يعد الوصول إلى سوق العمل قضية أساسية للاجئين السوريين، حيث يشغل العديد منهم في وظائف غير رسمية.⁴⁷

وقد حاولت العديد من الأوراق البحثية الحديثة تقدير تأثير اللاجئين السوريين على الاقتصاد التركي والتعامل مع الموجة الهائلة والمفاجئة من الهجرة القسرية من سوريا إلى تركيا على أنها تجربة طبيعية لتقدير تأثير اللاجئين السوريين على نتائج سوق العمل للمواطنين، ووجدوا أن الهجرة قد أثرت سلبيًا على نتائج توظيف السكان الأصليين. كما وجدوا أن الفئات المحرومة (النساء والعمال الأصغر سنًا والعمال الأقل تعليمًا) كانت أكثر تضررًا، وأن انتشار العمالة غير الرسمية في سوق العمل التركي قد ضاعف الأثر السلبي لتدفقات اللاجئين السوريين الذي تسبب في نزوح واسع النطاق للسكان الأصليين في القطاع غير الرسمي. كما طرحت التدايعيات السياسية والأمنية في بعدها التقليدي تهديد صريح على الأمن الداخلي والنظام السياسي التركي

و تسبب تدفق اللاجئين المتزايد إلى تركيا وتمركزهم في مناطق ذات تركيبة طائفية متعددة في العديد من الصدامات والمواجهات التي تحولت في بعض الأحيان إلى نزاعات طائفية، هذا بالإضافة إلى أن تواجد اللاجئين السوريين في طوائف مختلفة في تركيا قد يؤدي مستقبلاً إلى خلق مجتمعات موازية.

وبذلك فقد ظهر تأثير الاقتصاد التركي بشكل واضح وذلك بسبب العلاقة الوطيدة بين الدولتين خاصة منذ صعود حزب العدالة والتنمية إلى السلطة في تركيا. إضافة إلى انتقال تهديد اللاجئين السوريين على الأمن القومي التركي من المستوى الداخلي إلى المستوى الخارجي.

وبخصوص العراق فقد أكدت تقديرات المحافظة السامية للاجئين أن عددهم إلى غاية ديسمبر 2021 يقدر بحوالي 254 ألف لاجئ سوري نزحوا إلى العراق، ويتوزع 34 ألف منهم خارج المخيمات و 95% منهم في إقليم كردستان في منطقتي أربيل، ديحوك والسليمانية حسب ما أعلنته مفوضية اللاجئين.⁴⁸

ويظهر تأثير اللاجئين السوريين على العراق بشكل مباشر في الجانب الاقتصادي كارتفاع أسعار المواد الأساسية ذات الاستهلاك الواسع، علاوة على حدوث منافسة على الوظائف مع السكان المحليين في ظل الأوضاع غير المستقرة التي تشهدها العراق على الرغم من التحسن الطفيف الذي عرفه المستوى الاقتصادي مؤخراً. أما بالنسبة للقطاع الصحي فقد انتشرت الأمراض المعدية مما تطلب زيادة تكاليف العلاج التي تقع على عاتق الحكومة في ظل العالج المجاني للاجئين .

3- أزمة اللاجئين السوريين في دول الاتحاد الأوروبي

تسببت الأزمة في سوريا في وصول عدد معتبر من اللاجئين السوريين إلى دول الاتحاد الأوروبي. وقد شهدت ذروة اللجوء إلى دول الاتحاد الأوروبي عام 2015، وأصبح نصيبها من اللاجئين حوالي 1.3 مليون لاجئ. ولم تتوقف تدفقات اللاجئين على دول الاتحاد الأوروبي حتى بعد توقيع اتفاقية الحد من الهجرة غير الشرعية بين تركيا ودول الاتحاد الأوروبي في العام 2016 إذ لم توقف تدفقات اللاجئين وكان في كل مرة تظهر طرق جديدة للهجرة غير الشرعية لهؤلاء اللاجئين.⁴⁹

وفي العام 2020، كان السوريون من بين أكثر الجنسيات طلباً للجوء في دول الاتحاد الأوروبي؛ حيث وصل عدد طالبي اللجوء إلى 70000 سوري في ظرف سنة واحدة.

وفي المقابل، لاتزال دول الاتحاد الأوروبي توصي بأن سوريا بلد غير آمن، ويجب عدم إعادة أي لاجئ إليها قسراً، ماعدا الدنمارك التي ألغت هذه القاعدة، وألغت "الحماية المؤقتة" عن الأشخاص القادمين من دمشق وريفها، وحوّلتهم إلى مراكز لجوء مؤقتة تمهيداً لعودتهم إلى سوريا، كما قدمت بعض الدعم المادي لمن يرغب بالعودة مباشرة إلى سوريا.⁵⁰

كما أن صعود اليمين المتطرف في السنوات الأخيرة في العديد من دول الاتحاد الأوروبي، جعل من موضوع اللاجئين أمراً مؤزقاً لدوله، وهو ما دفع الاتحاد الأوروبي أن يعلن عن حزمة مساعدات مالية للدول المستضيفة للاجئين كالأردن وتركيا، وذلك ضمن مساعيه لتمديد الاتفاقية الموقعة مع تركيا، في مارس 2016، فيما يخص وقف تدفق اللاجئين إلى أراضيها.⁵¹

الخاتمة:

ان استمرار الأزمة السورية منذ 2011 الى يومنا هذا أفرز وضعاً إقليمياً جديداً في منطقة الشرق الأوسط ككل، وخلق صراعاً مفتوح الجبهات وأنتج آثاراً سلبية على سوريا وعلى دول الجوار، اذ خلقت أكبر أزمة إنسانية وأزمة لاجئين في العالم. كما حملت الأزمة السورية في شقيها المتعلقين بالعنف المسلح واللاجئين أبعاداً استراتيجية على مستوى الاستقرار الإقليمي خاصة لما تتكبدته دول جوار سوريا من الناحية الأمنية والاقتصادية، وبات خطر التفكك يهدد كل دول المنطقة المعنية بالصراع الطائفي بغض النظر عن قوة الدولة أو توفرها على إمكانيات المواجهة.

كما حولت الأزمة السورية المفاهيم المرتبطة بمسألة اللاجئين من ظاهرة إنسانية الى ظاهرة أمنية استدعت إعادة المفاهيم واعداد استراتيجيات أمنية تتأقلم مع الوضع الجديد الذي أفرزته أزمة اللاجئين السوريين.

ومن خلال ما تم استعراضه في هذا المقال، تمكنا من التوصل الى النتائج التالية:

- اكتسبت قضية اللاجئين السوريين اهتماماً وحضوراً دولياً كبيراً خاصة على المستوى الأوروبي بسبب الأعداد الكبيرة من هؤلاء اللاجئين الذين وصلوا الى العديد من الدول الأوروبية، مما جعل هذه الدول تدعو الى تسوية سياسية تنهي الأزمة ولتثبيتهم في بلدهم بعدما تحولت سوريا الى أكبر مصدر للاجئين في العالم وذلك على غرار ما كانت تدعو اليه هذه الدول في بداية الأزمة.

-أصبح اللجوء بالنسبة للسوريين أمرا واقعا أكثر منه أن يكون ظاهرة تزول بزوال مسبباتها، ذلك أن أسباب لجوئهم تتجدد مع تجدد المتغيرات السياسية والاجتماعية والاقتصادية.

-زيادة التهديدات الأمنية بسبب الأزمة السورية التي أدت الى زيادة تدفقات اللاجئين بكل طبقاته وأطيافه أفرزت تحركات إقليمية ودولية لإيقاف هذه التدفقات، لاسيما على المستوى الأوروبي وعمدت الى العديد من الطرق منها حتى الترتيبات الأمنية التي شملت منها بناء الحواجز و الرقابة المتواصلة على الحدود، قمع اللاجئين واجبارهم على العودة.

-أخلطت أزمة اللاجئين السوريين المفاهيم المتعلقة باللجوء والهجرة غير الشرعية وتحولت العديد من الدول في معالجتها لهذه الظاهرة الى معالجة أمنية للظاهرة.

-اقتناع المجتمع الدولي بأن الوصول إلى تسوية للأزمة السورية لن يكون الا سياسيا وهو ما سيكون حلا ناجعا لأزمة اللاجئين السوريين، فهو يعاجل المشكلة من جذورها، لكن من الواضح أن منطق التسوية لم يفصل فيه، ولم تنته معاناة السوريين ككل، بل الأوضاع لاتزال صعبة و لا تزال حركة اللجوء تزداد أرقامها.

الهوامش:

¹ "The Darkest Decade What displaced Syrians face if the world continues to fail them", Norwegian Refugee Council, March 2021, p. 7, vu le 13/12/2021 available at <https://reliefweb.int/sites/reliefweb.int/files/resources/the-darkest-decade.pdf>

² سلسلة القانون الدولي الإنساني، "دليلك في القانون الدولي الإنساني"، شوهد في 20/01/2021، انظر

<https://mezan.org/uploads/files/8872.pdf>

³ ابن منظور، لسان العرب، تحقيق عبد الله الكبير و هاشم الشاذلي، (القاهرة: دار المعارف، 1981)، ص2723.

⁴ عصام سليمان، الفدرالية والمجتمعات التعددية في لبنان، (بيروت: دار العلم للملايين، 1991)، ص19.

⁵ Isabelle Feuerstoss, "Guerre Civile en Syrie :le retour du refoulé", Politique Etrangères,2012 ,N°3 (2012), P603

⁶ عزمي بشارة، سورية: درب الألم نحو الحرية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، (الطبعة 1، 2013)، ص 295 و مابعده

⁷ François Burgat, Face to face with political Islam,(London, I.B. Tauris, 2005), p. 10.

⁸ مثل صلاح جديد وحافظ الأسد.

⁹ طارق عزيزة، "علويو سوريا من العزلة إلى لعنة السلطة، مركز دراسات الجمهورية الديمقراطية"، أكتوبر 2013، شوهد في 2022/01/03، انظر: drsc-sy.org

¹⁰ فقط جزء من البرجوازية الصغيرة السنوية دعم النظام وحافظ على امتيازاته.

¹¹ Emma Jörum, Beyond Syria's Borders: A History of Territorial Disputes in the Middle East,(London, I.B. Tauris, 2014), p. 29–33.

¹² Alaa Alsaleh, "Voices of the Arab spring: Personal stories from the Arab revolutions", Colombia University Press, Colombia, 2015, p. 14, vu le 26/12/2021 in: <https://www.jstor.org/stable/10.7312/al-s16318>

¹³ François De Châtel, "The role of drought and climate change in the Syrian uprising: Untangling the triggers of the revolution", Middle Eastern Studies, 50/4, (2015), pp. 521–535.

¹⁴ Ibid

¹⁵ Alaa Alsaleh, *Op. Cit.* p. 16.

¹⁶ UNHCR, "Syria Regional Refugee Response 2018",13/01/2022 available in <https://data2.unhcr.org/en/situations/syria>

¹⁷ Jey Schon, "Motivation and opportunity for conflict-induced migration: An analysis of Syrian migration timing", Journal of Peace Research, 56(1), (2019), pp. 12–27.

¹⁸ World Food Programme, "WFP Forced to Make Deeper Cuts in Food Assistance for Syrian Refugees Due to Lack of Funding, 2015", 15/01/2022 in <https://www.wfp.org/news/news-release/wfp-forced-make-deeper-cuts-foodassistance-syrian-refugees-due-lack-fundin>

¹⁹ أكبر دولة معنية بتدفق اللاجئين السوريين في الشرق الأوسط هي تركيا .

²⁰ Amnesty International, “Lebanon Exiled and suffering: Palestinian refugees in Lebanon”, 2007, p6, 16/01/2022 available at : <https://www.amnesty.org/download/Documents/68000/mde180102007en.pdf>

²¹ خالد أحمد موسى، اوضاع اللاجئين الفلسطينيين ومستقبلهم في لبنان (1994-2009)، (عمان، دار دجلة للنشر والتوزيع، 2016)، ص. 50.

²² UNHCR, “Jordan Factsheet June 2017”, (2017),18/01/202 available at : <https://reliefweb.int/report/jordan/unhcr-jordan-factsheet-june-2017>

²³ UNHCR, “Jordan Factsheet February 2018”, (2018),18/01/2022available at: https://reliefweb.int/sites/reliefweb.int/files/resources/FactSheetJordanFebruary2018-FINAL_0.pdf

²⁴ Jordan Department of Statistics, “Results of the General Population and Housing Census 2015”, (2016),22/01/2022 in <https://lao.unfpa.org/en/publications/results-population-and-housing-census-2015-english-version>

²⁵ في شهر يوليو 2017، كان يقدر تعداد اللبنانيين يزيد عن ستة ملايين. مع وجود حوالي 1.5 مليون سوري وأكثر من 450.000 لاجئ فلسطيني أمضى جلهم سنوات طويلة في لبنان، يوجد في لبنان أعلى نسبة تركيز للاجئين في العالم. يمثل اللاجئون أكثر من ربع سكان لبنان. بدأ عدد اللاجئين المسجلين في الانخفاض في يناير 2018، عندما انخفض إلى أقل من مليون لأول مرة منذ 2014.

²⁶ من المهم الإشارة إلى أنه قبل الأزمة السورية، كان كلا البلدين يتسم بغياب الأطر القانونية الدولية والمحلية للاجئين. لم يوقع الأردن ولا لبنان على اتفاقية جنيف لعام 1951 أو بروتوكول عام 1967 المتعلق بوضع اللاجئين.

²⁷ Kingdom of Jordan, “Law No. 24 of 1973 on Residence and Foreigners’ Affairs (last amended in 1987)”, (1973), 2022/01/22in <http://www.refworld.org/docid/3ae6b4ed4c.html>

²⁸ Svein Erik Stave and Solveig Hillesund, “Impact of Syrian refugees on the Jordanian labour market,” International Labour Organization, 2015, vu 22/01/2022 inhttp://www.ilo.org/wcmsp5/groups/public/@arabstates/@ro-beirut/documents/publication/wcms_364162.pdf

²⁹ يستند الإطار القانوني للمملكة الهاشمية لمعاملة اللاجئين إلى مذكرة تفاهم موقعة بين الأردن والمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في عام 1998. وفي المذكرة، وافق الأردن على تعريف "اللاجئ" الوارد في اتفاقية عام 1951

³⁰ UNHCR, "Memorandum of Understanding between the Government of the H.K. of Jordan and the UNHCR (1998)", vu 24/01/2022 in <http://carim-south.eu/database/legal-module/memorandum-of-understanding-between-the-government-of-the-h-k-of-jordan-and-the-unhcr/>

³¹ République du Liban, "Loi du 10 juillet 1962 réglant l'entrée et le séjour des étrangers au Liban ainsi que leur sortie de ce pays," Bulletin de Législation Libanaise (Journal Officiel), 1962, vu 24/01/2022 in <http://www.refworld.org/docid/3ae6b4f30.html>.

³² Maja Janmyr, "The Legal Status of Syrian Refugees in Lebanon.", Working paper, AUB Policy Institute, Issam Fares Institute for Public Policy and International Affairs, 2016, p. 11

³³ قُدِّر عدد العمال السوريين بحوالي 400 ألف قبل اندلاع الحرب في مارس 2011.

³⁴ Maja Janmyr, *Op.Cit.*

³⁵ John T. Chalcraft, "The Invisible Cage: Syrian Migrant Workers in Lebanon", Stanford, CA: Stanford University Press, (2009), p. 25 & Françoise De Bel-Air, "Migration Profile: Lebanon", Policy Brief of European University Institute, Migration Policy Centre, (2017), p. 3

³⁶ يكشف هذا التعريف أن لبنان لا يزال يرفض تعريف اتفاقية عام 1951 للاجئين. مصطلح "لاجئ" في الواقع لا يستخدم في السياق اللبناني. يشار إلى السوريين الفارين على أنهم "نزيحون" أو "ضيوف"

³⁷ UNHCR, "Memorandum of Understanding between the Directorate of the General Security (Republic of Lebanon) and the regional Office of the UN High Commissioner for Refugees, Concerning the processing of cases of asylum-seekers applying for refugee status with the UNHCR Office", 2003, no. 109, article 5, 8, 9 and Preamble.

³⁸ The Daily Star, "UNHCR to cross off 5500 Syrian refugees: Derbas, April 29", 2015, vu 26/01/2022 in <http://www.dailystar.com.lb/News/Lebanon-News/2015/%20Apr-29/296164-unhcr-%20to-cross-off-5500-syrian-refugees-derbas>. Ashx

³⁹ ازداد التسجيل في 2012 (+ 72.5٪) و 2013 (+ 15٪).

Amnesty International, "Pushed to the Edge: Syrian refugees face increased restrictions in Lebanon", 2015, vu 27/01/2022 in <https://reliefweb.int/sites/reliefweb.int/files/resources/MDE2417852015ENGLISH.PDF>

⁴⁰ Mohammad Ghazal, "Jordan second largest refugee host worldwide—UNHCR," The Jordan Times, March 8, 2017, in <http://www.jordantimes.com/news/local/jordan-second-largest-refugee-hostworldwide—unh>

⁴¹ على التوالي، + 0.4٪ و + 0.3٪.

UNHCR, "Syrian Refugees in Jordan"—Infographic Overview, 2018, in <https://data2.unhcr.org/en/documents/details/63638>.

⁴² ألكسندر فرانسيس، أزمة اللاجئين في الأردن، مركز مالكوم كير-كارنيغي للشرق الأوسط، 21 سبتمبر 2015، شوهد في 2021/112/22 متوفر على:

<https://carnegie-mec.org/2015/09/21/ar-pub-61296>

⁴³ Saghie Nizar, "Manufacturing Vulnerability in Lebanon: Legal Policies as Efficient Tools of Discrimination," Legal Agenda, 2015, vu 26/12/2021 in <http://legalagenda.com/en/article.php?id=690&lang=en>

⁴⁴ The Jordan Times, "Jordan has set an example of sound management of refugee crisis—Fakhoury, September 24, 2017, vu 03/01/2022 in <http://www.jordantimes.com/news/local/jordan-has-set-example-sound-management-refugeecrisis-%E2%80%94fakhoury>

⁴⁵ World Bank, "Lebanon: Economic and social impact assessment of the Syrian conflict", 2013, vu 04/01/2022

in <http://documents.worldbank.org/curated/en/925271468089385165/Lebanon-Economic-and-social-impactassessment-of-the-Syrian-conflict>.

⁴⁶ Fanack Lebanon, "Syrian Refugees Cost the Economy \$4.5 Billion Every Year", June 23, 2018, vu 04/01/2022 in <https://fanack.com/lebanon/economy/lebanon-syrianrefugees-cost-the-economy-4-5-billion-every-year/>

⁴⁷ "Syrians under temporary protection in Turkey top 3.7 million", vu 12/01/2022 available in <https://www.infomigrants.net/en/post/35606/syrians-under-temporary-protection-in-turkey-top-37-million>

⁴⁸ UNHCR, 02/02/2022 in

file:///C:/Users/Admin/Downloads/UNHCR%20Iraq%20Syrian%20Refugee%20Statistics_December%202021.pdf

1- أيمن محمد عبد الله ياسمين، "السياسة الألمانية تجاه قضية اللاجئين" دراسة حالة اللاجئين السوريين"، مجلة

المركز الديمقراطي العربي، 2016

⁵⁰ إعادة توطين، حياة جديدة في بلد ثالث"، شوهد في 2022/01/24، انظر:

<http://unhcr-arabic.org/pages/4be7ec2764.html>

⁵¹ فحطان السيوي، "قضية اللاجئين: أسبابه وتداعياتها على أوروبا العجوز"، شوهد 2021/12/15،

انظر <http://alwatan.sy/archives/21401.html>